

## قانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠١٠

بربط موازنة الهيئة العامة لموانى البحر الأحمر  
للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :  
**(المادة الأولى)**

قدر جملة موازنة الهيئة العامة لموانى البحر الأحمر للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ بـ ٨٩٣٧١٥٠٠٠ جنيه (فقط وقىده ثمانمائة وثلاثة وتسعون مليوناً وسبعمائة وخمسة عشر ألف جنيه) .

**(المادة الثانية)**

قدر التكاليف والمصروفات للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ بـ ٢٦١٣٧٠٠٠ جنيه (فقط وقىده مائتان وواحد وستون مليوناً وثلاثمائة وسبعون ألف جنيه) موزعة كالتالى :  
- أجور بـ ٤٠٤٠٠٠٠٠ جنيه .  
- باقى التكاليف والمصروفات بـ ٢٠٧٣٧٠٠٠ جنيه .

**(المادة الثالثة)**

قدر الإيرادات للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ بـ ٤٥٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقىده أربعين مليون جنيه) .

**(المادة الرابعة)**

قدر صافى ريع العام للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ بـ ١٨٨٦٣٠٠٠ جنيه (فقط وقىده مائة وثمانية وثمانون مليوناً وستمائة وثلاثون ألف جنيه) كله فائض حكومة .

**(المادة الخامسة)**

قدر الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ بـ ٤٤٣٧١٥٠٠٠ جنيه (فقط وقىده أربعين مليوناً وسبعمائة وخمسة عشر ألف جنيه) موزعة كالتالى :

- استخدامات استثمارية بـ ٣٥٠٠٠٠٠ جنيه .
- تحويلات رأسمالية بـ ٤٠٨٧١٥٠٠٠ جنيه .

(المادة السادسة)

قدر الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ مبلغ ٤٤٣٧١٥٠٠ جنيه (فقط وقدره أربعين مليوناً وسبعيناً وسبعيناً وخمسة عشر ألف جنيه) كلها إيرادات رأسمالية متنوعة .

(المادة السابعة)

تعتبر أحكام التأشيرات العامة للهيئات الاقتصادية الملحوظة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وتسري على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع قانون إنشائها .

(المادة الثامنة)

تلزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا في ضوء التنظيم الذي يضعه بنك الاستثمار القومي .

(المادة التاسعة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكشوف من البنك المركزي المصري والبنوك الأخرى إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية .

(المادة العاشرة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو ٢٠١٠ يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٠ جمادى الآخرة سنة ١٤٣١ هـ

(الموافق ٢٤ مايو سنة ٢٠١٠ م) .

حسني مبارك

مشروع موازنة الهيئة العامة لموانئ البحر الأحمر

(القيمة بالجنيه)

السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١